

معالي السيد مراد مدلسي  
رئيس المجلس الدستوري

يتضمن العدد الثالث من "مجلة المجلس الدستوري" دراسات تتمحور حول العلاقة بين القانون الدستوري والقانون الدولي ومسألة الرقابة على دستورية المعاهدات، وكذا قراءة في الأحكام الدستورية المنظمة للعمل التشريعي وآليات التدخل البرلماني.

وفي الباب الخاص بنشاطات المجلس الدستوري، على المستوى الدولي، نقرأ الكلمة التي ألقيناها، بصفتنا ممثلين لمؤتمر الهيئات الدستورية الإفريقية، في المؤتمر السادس عشر لملتقى المحاكم الدستورية الأوروبية، المنعقد بفيينا في ماي الماضي، والتي دعونا فيها إلى تعاون دولي تراعى فيه الخصوصيات المحلية في التسيير السياسي، بما يضمن بناء أنظمة سياسية مؤهلة لاحترام حقوق الانسان وحماية الاستقرار وتحقيق التنمية على السواء.

وعلى المستوى الوطني، نتوقف عند الاحتفالية الخاصة بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المجلس الدستوري، المنظمة في 23 فبراير الماضي، والتي كانت فرصة، من جهة، لإبراز الأعمال القيمة للمجلس على مدى السنوات الماضية، والتي ساهمت إلى جانب جهود مؤسسات دستورية أخرى، في ترسيخ دولة القانون وتكريس الديمقراطية التعددية وكذا حماية وترقية الحقوق والحريات. ومن جهة أخرى، لانطلاق المجلس في تنفيذ برنامج نشاط علمي وثقافي متنوع، يهدف أساسا إلى التفتح أكثر فأكثر على المحيط الجامعي والمجتمع المدني وخاصة فئة الشباب، بغرض تشجيع البحث في القانون الدستوري ونشر الثقافة الدستورية في بلادنا.

وفي هذا الإطار، تمّ يوم 26 جوان 2014، التوقيع على "اتفاقية إطار" بين مركز الدراسات والبحوث الدستورية التابع للمجلس الدستوري والمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تهدف إلى تحديد أطر التشاور والشراكة والتنسيق بين الجانبين في هذا المجال.

هذه الاتفاقية ستشكل الإطار الأمثل لتواصل المجلة مع الأساتذة الجامعيين و الباحثين في ميدان القانون الدستوري و العلوم السياسية و المواضيع الأخرى التي تهتم بها و هذا يسمح لهم بالمشاركة القوية بمقالات ذات مستوى علمي رفيع

كما تواصل المجلة المسعى الذي شرعت فيه منذ صدورها في التعريف باجتهادات المجلس الدستوري والأطروحات الأكاديمية المتخصصة، بما يجعل من هذه المجلة فضاء للفكر العلمي السديد والاجتهاد الفقهي المفيد.

وهكذا، يشمل هذا العدد مواد متعددة متنوعة، ذات جوانب نظرية وتطبيقية، في بعديها الوطني والدولي، تندرج في الاتجاه الذي نبتغيه، في أن تكون المجلة، من جهة، منبرا للتعريف بالأعمال الوطنية في حقل الدراسات القانونية وخاصة الدستورية، وكذا التجربة الجزائرية في مجال الرقابة

الدستورية. ومن جهة أخرى، أن تكون جسر تواصل وتفاعل مع تطور الفكر القانوني وحركة القضاء الدستوري المتنامية عبر العالم.